الخدمة الاجتماعية وقضايا التسعينات ـ بدولة الكويت

أ.د. الفاروق زكي يونس*

مقـــدمـــة

نشأت الخدمة الاجتماعية استجابة لمعاناة الانسان، وتخفيفا للضغوط التي تعرض لها الانسان في المجتمعات الغربية، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تلك المجتمعات في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. واستمرت الخدمة الاجتماعية في نموها معنية بقضايا الانسان والبيئة، وتفاعلاتها وتداعياتها، ثم كان انتقال الخدمة الاجتماعية، في فترات متفاوته، الى دول العالم الثالث، انتقلت بتقاليدها الغربية، بتراثها الثقافي، وبنماذجها في الممارسة، انتقلت الى بيئات مغايرة لتواجة مشكلات مختلفة. الأمر الذي أدى الى تنوع تجارب هذه الدول بتنوع تطبيقاتها، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى اختلاف المردود، وعلى الأخص بالنسبة لدور الخدمة الاجتماعية في حياة الفرد والمجتمع.

وتعتبر تجربة دول الخليج العربي في الخدمة الاجتماعية من أحدث تجارب العالم الثالث حيث تواترت برامج التعليم والممارسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتجربة الكويت في هذا الصدد، وكدولة خليجية، تعتبر نموذجا فريدا، يتفق في كثير من معطياته مع دول الخليج، ولكنه يختلف عن كثير من تجارب دول العالم الثالث، فقد نمت الخدمة الاجتماعية في مناخ ثقافي واجتماعي خليجي، وفي ظل اقتصاد نفطي أو في ظل اقتصاد الوفرة ودولة الرفاهية، ومن ثم تواجة الخدمة الاجتماعية مشكلات جديدة، مشكلات الوفرة بدلا من مشكلات الندرة في دولة تعتبر من أعلى متوسط للدخل في العالم، ولكن الرفاهية المادية لا تعنى بالضرورة الرفاهية الاجتماعية، وفي نفس الوقت تعيش الكويت وغيرها من دول الخليج فترة زمنية تشهد تحولات خطيرة ومذهلة، عبر عنها الرئيس الأمريكي بوش في خطاب الاتحاد الذي وجهه للشعب الأمريكي بمناسبة نهاية العام ١٩٩١ في عبارة موجزة «ان المستحيل صار تاريخا». ثم ان الانسان في الكويت، وفي الخليج العربي، وفي العالم العربي، لا يعيش بمعزل عن كل ما يجري في العالم، شرقة وغربة. فالتقارب بين الدول والتأثير المتبادل هو سمة العصر، اضافة الى ذلك فان أزمة الخليج وما تعرضت له الكويت من عدوان عراقي غاشم يجسد هذه الحقيقة..

* استاذ الخدمة الاجتماعية كلية الآداب ـ جامعة الكويت

والـواقـع أن النتـائج والافرازات النفسية والاجتماعية، وما أصاب الانسان أثناء الاحتلال، والآفاق المستقبلية لمجتمع ما بعد الأزمة، لابد وأن يطرح العديد من التساؤلات حول دور الخدمة الاجتماعية بالنسبة للانسان والمجتمع بعد التحرير، على أساس أن التعمير واعادة البناء لا يقتصر على البنية الأسـاسية والخـدمات، وانما يمتد الى بناء البشر، بل ان بناء الانسان ينبغي أن يحظى بألاولوية، فالانسان هوالثروة الحقيقية، وهو الوسيلة والغاية.

والواقع أن التساؤلات حول دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع الكويتي ليست جديدة، فقد شهد النصف الثاني من حقبة الثمانينات نشاطا فكريا حول بناء الانسان في الكويت والخليج العربي، ودور مختلف المؤسسات والمهن في هذا الصدد، ومنها الخدمة الاجتماعية، ولكن من الطبيعي أن تصبح هذه القضية أكثر خطورة بعد التحرير.

وتهـدف هذه الـدراسـة الى استـطلاع آفـاق المستقبل بالنسبة لمسيرة الخدمة الاجتماعية في الكويت، على أساس من تجربة الماضي، ومن خلال استعراض أهم القضايا التي تواجة هذه المهنة الناشئة بعد التحرير وما تمثلة من تحديات، والى أي حد يمكن للمهنة أن تستجيب لهذه التحديات قياسا على التجربة السابقة، آخذين في الاعتبار مختلف العوامل التي ساهمت في تشكيل صورة الخدمة الاجتماعية في التجربة الكويتية، لذلك فقد تطلب الأمر أن تبدأ الدراسة بعرض موجز لنشأة ونمو الخـدمـة الاجتـماعية في المجتمـع الكـويتي، والى أي حد تأثـرت بمختلف القـوى الاقتصـادية والاجتماعية، وعلى الأخص السياسات الاجتماعية التي واكبت مسيرة الخدمة الاجتماعية.

الخدمة الاجتماعية والمجتمع الكويتي - نبذة تاريخية -

من المعروف أن المجتمع الكويتي القديم قد شهد أنماطا من الرعاية الاجتماعية، حيث كانت المساعدات المتبادلة، وصلات الرحم، وعلاقات الجيرة، تسهم في التخفيف من قسوة الحياة المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية السائدة حينذاك كالغوص والصيد والتجارة، وتساعد في مواجهة احتياجات الرعاية الاجتماعية للناس، وذلك في اطار من التعاليم الاسلامية السمحة، وقد استمر هذا الدور النشط للرعـاية الاجتماعية الأهلية حتى مرحلة ما بعد الاستغلال الاقتصادي للنفط، وما صاحبة وتـرتب عليه من طفـرة اقتصادية كانت نقطة البدء في سلسلة من التغيرات الجذرية التي تركت، ومازالت، آثارها الواضحة على الناس والحياة في المجتمع الكويتي.

ومع مطلع الستينات، وحصول الكويت على استقلالها، ومع الاتجاه نحو استكمال مقومات الدولة الحديثة، أخذ دور الدولة في النمو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ انشاء الوزارات والأجهزة الحكومية الحديثة، والتي اختص بعضها بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لمقابلة الحاجات المتغيرة للناس، وأصبحت هذه الأجهزة فيما بعد المجال الذي تمارس فيه الخدمة الاجتماعية كمهنة ناشئة، ومن الطبيعي أن يؤدي الدور المتنامي للدولة الى التأثير على دور النشاط الأهلي في الرعاية

الاجتماعية، بل بدأ النشاط الحكومي يحل محل النشاط الأهلي في عديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، لدرجة أصبح معها النشاط الأهلي في هذه المجالات من تراث الماضي.

في هذا الاطار من الرعاية الاجتماعيةالتي تعهدتها الدولة بدأت الصور الأولى لممارسة الخدمة الاجتماعية، بدأت في اطار النظام الجديد للمساعدات العامة، وفي بعض برامج التوعية الصحية. كما اتجهت الدولة في نفس الوقت الى الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين في مدارس التعليم العام، وقد نمت الخدمة الاجتماعية المدرسية لتصبح من اكبر مجالات الممارسة التي تستقطب النسبة الكبرى من الأخصائيين الاجتماعيين في الكويت، قبل الغزو العراقي وحتى الوقت الحاضر، وهكذا انتشرت الخدمة الاجتماعية في الوزارات والأجهزة المعنية بخدمات الرعاية الاجتماعية وأهمها:

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ـ وزارة التربية ـ وزارة الصحة ـ وزارة الداخلية (السجون) وزارة العدل (ادارة شئون القصر) ـ مؤسسة التأمينات الاجتماعية ـ وحديثا بيت الزكاة، أما النشاط الأهلي في الرعاية الاجتماعية فكان لابد من تعديل مسارة وأساليبة ونشاطاته ليتفق مع المستجدات، وليأخذ في النهاية شكل جمعيات النفع العام، التي تنشأ وتدار بمواصفات خاصة يحددها القانون، علما بأن الخدمة الاجتماعية كمهنة لم تعرف طريقها الى هذه الجمعيات حتى الوقت الحاضر.

ان النمو السريع لخدمات وأجهزة الرعاية الاجتماعية بعد الازدهار الاقتصادي الذي حققته الثروة النفطية قد تطلب أعداداً كبيرة من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين مهنيا. ونسبة لعدم وجود العدد الكافي منهم من الوطنيين فقد اتجهت الأجهزة المعنية الى الاستعانة بخبرات من الدول العربية، وعلى الأخص من جمهورية مصر العربية، وبالتالي فقد أصبح من المتوقع أن تؤثر التجربة المصرية في الخدمة الاجتماعية على النموذج الكويتي الناشيء مع بعض التعديلات التي تتوافق مع المعطيات الجديدة التي يواجهها الأخصائيون في تعاملهم مع البيئة الكويتية، ومع ذلك فقد استطاعت الخبرات العربية الوافدة ارساء الكثير من أصول الممارسة المهنية التي ساهمت في تشكيل معالم التجربة الكويتي في الخدمة الاجتماعية، وكان من الطبيعي أن تعني الخدمة الاجتماعية في الكويت بقضية القوى البشرية الوطنية اللازمة لتحمل مسئوليات المهنة الوليدة، رغبة في تكوين كادر محلي يجمع بين تراث المجتمع الكويتي وتجارب وخبرات الخدمة الاجتماعية عربيا وعالميا، وقد استجابت جامعة الكويت لهذه الرغبة، وبدأ أول برنامج تعليمي للخدمة الاجتماعية في اطار كلية الآداب عام ١٩٧٥ ـ وقد انتشر خريجو هذا البرنامج (الوحيد في الكويت) في مختلف مواقع الخدمات الاجتماعية، وان تركزت النسبة الغالبة منهم في وزارة التربية.

توجهات الخدمة الاجتماعية في الكويت

من المعروف أن الصور الأولى لممارسة الخدمة الاجتماعية في مراحلها الباكرة تمثلت في نمطين من الأنشطة: الاصلاح الاجتماعي بمعناه الواسع والذي يشمل مختلف الجهود الموجهة نحو تحسين

الأحوال المعيشية للناس، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة من نصيب عادل من السلع والخدمات، أما النمط الآخر فيتمثل في المساعدات الموجهة نحو الأفراد والأسر، وعلى الأخص وقت الشدة أو وقت الحاجة، والواقع أن هذين النمطين كانا ومازالا يؤثران على ممارسة الخدمة الاجتماعية بشكل أو بآخر، ومن المعروف كذلك أنه ونتيجة لبعض العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية فقد رجحت كفة التوجه الفردي في ممارسة الخدمة الاجتماعية، والاقتصادية والاجتماعية فقد رجحت كفة التوجه الفردي في ممارسة الخدمة الاجتماعية، وخاصة في التجربة الغربية في بريطانيا والولايات المتحدة، وان كان هذا التوجه قد شهد تغيرات واضحة في الحقب الأخيرة (الفاروق يونس ١٩٨١ : ٣٤-٣٧) ان التوجه الفردي الذي كان أساسا للنموذج العلاجي في ممارسة الخدمة الاجتماعية لم يقتصر تأثيرة على التجربة الغربية، بل امتد هذا التأثير الى كثير من دول العالم الثالث، ومنها العالم العربي وعلى الرغم مما أثاره هذا النموذج من شكوك حول جدوى تطبيقه في دول العالم الثالث، لدرجة أطلق عليه البعض تعبير الامبرالية المهنية، وتحت هذا العنوان كتب أحد منظري الخدمة الاجتماعية الغربيين في مطلع الثمانينات :

«ان الامبريالية المهنية في الخدمة الاجتماعية، ومثلها في الطب والاقتصاد وغيرها من المهن، انما في انعكاس لأشكال أخرى من التبعية أكثر خطورة، ففي الحقبة الأخيرة أبرزت الدراسات التنموية كثيرا من علاقات التبعية، بمقتضاها انتقلت أفكار وأنظمة غير ملائمة للعالم الثالث وطبقت فيه، مماأدى الى تكريس العلاقات الاستغلالية لخدمة مصالح الدول الصناعية (Midgley 1981: xiii) ».

وعلى الرغم من ذلك فقد أثر النموذج الغربي على نماذج الممارسة الناشئة في العالم الثالث، والعالم العربي، وانتقل هذا التأثير الى المهنة الناشئة في الخليج العربي وفي دولة الكويت، ان محور الخدمة الاجتماعية في الكويت مازال الى حد كبير يدور حول الفرد أكثر من المجتمع، ومن ثم تستهدف الخدمة الاجتماعية في معظمها أهدافاً علاجية أكثر من الأهداف التنموية والوقائية، كما أن ممارستها تعكس طابع النشاط الحكومي أكثر من النشاط الأهلي (الفاروق يونس ١٩٨١ : ٤٨-٤٩)

وبناء عليه أصبح العمل مع الحالات الفردية من أكثر المناهج تطبيقا في ممارسة الخدمة الاجتماعية بالكويت مع تطبيقات محدودة للعمل مع الجماعات، والعمل مع المنظمات والمجتمعات المحلية، أو بلغة الخدمة الاجتماعية الحديثة ان الخدمات المباشرة قد استقطبت جهود الأخصائيين الاجتماعيين أكثر من الخدمات غير المباشرة، أو أن العمل مع الوحدات الصغرى (ميكرو) قد تغلب على العمل مع الوحدات الكبرى (ماكرو)، ان الزيادة الواضحة في العمل مع الحالات الفردية قد وجهت الخدمة الاجتماعية الى أهداف علاجية في معظمها، يصير تحقيقها من خلال العلاقة بين الأخصائي الاجتماعي والعميل، وما يحكم هذه العلاقة من مبادىء، ومن قيم وميول واتجاهات، الأمر الذي أدى الى تقليص الاهتمامات الوقائية والتنموية للخدمة الاجتماعية في الكويت على الرغم من حاجة المجتمع الى تكريس الأهداف التنموية، (خاصة وأن الكويت قد اتجهت) الى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي.

بقيت الاشارة الى الطابع الحكومي الذي اتسمت به ممارسة الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها بدولة الكويت، والذي يعد نتيجة طبيعية للارتباط بين نشأة الخدمة الاجتماعية ونمو دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا أصبحت المؤسسات الحكومية المجال الوحيد لممارسة الخدمة الاجتماعية، وينطبق ذلك بدرجات متفاوته على العالم العربي، ونتيجة لذلك يصبح الأخصائي الاجتماعي بالضرورة موظفا حكوميا يخضع لكل شروط ومواصفات الخدمة المدنية، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى التفاعل المستمر بين البيروقراطية كنمط لتنظيم المؤسسات الحكومية، وبين المهنية كصفة لممارسة الخدمة الاجتماعية، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج ايجابية وسلبية، يمكن أن تؤثر على دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع الكويتي (الفاروق يونس ١٩٨١) الأمر الذي يتطلب مناقشة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية بدولة الكويت.

الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في الكويت

الوفرة المالية التي حققتها الثروة النفطية في الخليج العربي ساعدت حكومات هذه الدول على انتهاج سياسة اجتماعية تقترب من النموذج الغربي الذي عرف باسم دولة الرعاية (أو كما يسميه البعض دولة الرفاهية)، والتي يعرفها العالم البريطاني ريتشارد تتموس بأنها «دولة غربية ديمقراطية تستخدم قوة الدولة بشكل مخطط لتعديل الأداء الحر للقوى الاقتصادية والسياسية، من أجل اعادة توزيع الدخل . . وتحرص هذه الدولة على ضمان حكومى لمستوى معين من: الدخل ـ الرعاية الطبية ـ التعليم ـ الاسكان ـ الخدمات الاجتماعية الشخصية، والتي تحقق مصلحة المواطن.» (Atherton 1989: 168)

حقيقة ان تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية في المراحل الباكرة للتجربة الغربية قد واجه مقاومة من جانب كثير من مؤسسى الخدمة الاجتماعية لاعتقادهم حينذاك أن التدخل في الشئون الاجتماعية من جانب الدولة من شأنه أن يضعف الاعتماد على النفس، ويشجع على التراخي والتكاسل، وقد كان المناخ الفكرى السائد في تلك الفترة مواتيا ومشجعا، مناخ يكرس الفردية والحرية الاقتصادية، تغذية فلسفات وأيدلوجيات متأثر بالدورانية الاجتماعية والنظام الطبيعي، ومع ذلك فمازال هذا الاعتقاد منتشرا في بعض الأوساط في الدول الغربية ذاتها على الرغم من استقرار دور الدولة في حياة المواطن.

وبعد فقد استطاع نموذج دولة الرعاية في السياسة الاجتماعية أن يثبت أقدامه، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، في أوروبا الغربية وكندا واستراليا، ونيوزليندا، وحتى في الولايات المتحدة التي توصف أحيانا بدولة الرعاية المترددة، فقد ضوعفت فيها البرامج والخدمات الاجتماعية من جانب السلطات المحلية والمركزية، حقيقة ان هذا النموذج كان هدفا لانتقادات شديدة في الآونة الأخيرة، كما ثار حوله الكثير من الجدل، ولكن لاجدال في أن هذا النموذج قد وجد ليبقى، الامر الذي يتطلب

مراجعة المسيرة لتصحيح المسار بما يتفق مع المتغيرات والمستجدات في حياة الناس. (Bean 1985 Mishra 1984) في اطار هذه السياسة نجد ان دول الخليج العربية قد شهدت نموا مطردا في الخدمات الاجتماعية مصحوبة بتعاظم دور الدولة من خلال المؤسسات الحديثة والبرامج والتشريعات المتصلة بالدخل والتأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة والتعليم والاسكان والترويح والثقافة والخدمات الاجتماعية الشخصية، وقد ساعدت الوفرة المالية على أن تتحمل الميزانية العامة للدولة نفقات هذه الخدمات دون ما حاجة لفرض ضرائب للتمويل، كما يحدث في المجتمعات الغربية التي تأخذ بنموذج دولة الرعاية، بل أن الانفاق الحكومي على هذه الخدمات قد أخذ في التضخم لدى كثير من دول الخليج لدرجة تجاوزت مستوى الانفاق في بعض الدول الصناعية الغربية.

جـــدول (١)
نصيب الفرد من النفقات الحكومية
في بعض المجالات عام ١٩٨٠ (بالدولار)

	التعليم	الصحة	الدفاع
دول نامية (داخل متوسط)	٢٧	١٠	٢٨
دول صـــناعـية	١١١	٢٤٠	٢٥٤
الكـــــويت	٢٧٦	١٥٤	٣٦٦
الامارات العربية المتحدة	٢٩٦	٢٠٠	١١١٩

المصدر: محمد توفيق صادق ـ التنمية في دول مجلس التعاون ـ عالم المعرفة ١٩٨٦ ص ١٢٢

لم تقف السياسة الاجتماعية في دول الخليج عند حد توفير الخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية المدعومة، بل تجاوزتها الى مجال العمل، حيث تبنت حكومات دول الخليج مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين، دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بالقدرة على العمل المنتج، حتى أصبحت الوظيفة، كما يقول البعض، بمثابة نصيب الموظف من الدخل النفطي، مما أدى بها الى تكريس مبدأ «وظيفة لموظف بدلا من موظف لوظيفة» (محمد توفيق صادق ١٩٨٦ : ١٢٥)

وسارت الكويت في هذا النسق على طريق دولة الرعاية، فقد حلت الدولة في فترة زمنية وجيزة محل الأسرة والجماعات القريبة، والمجتمع المحلي، في اشباع الحاجات المتغيرة للناس، وفي تغذية النزعات الاستهلاكية المتنامية، وانعكس ذلك على اطراد النمو في الخدمات الأساسية، وفي الاعتمادات المالية اللازمة عليها، وعلى الأخص قبل الغزو العراقي، ويتضح ذلك في التضخم المستمر في مصروفات الحكومة على خدمات التعليم والصحة، وخدمات التكامل الاجتماعي والشئون الاجتماعية، وخدمات المجتمع (وتشمل الاسكان والمرافق والخدمات الدينية والاعلامية)، وحتى

تتضح الصورة مثالا من خدمات المساعدات العامة التي تديرها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، حيث نجد أن القانون الكويتي يغطي بمساعداته المالية السخية ١٢ فئة يعتبرها القانون فئات اجتماعية محتاجة، في حين ان القانون الأمريكي المقابل يغطي أربع فئات فقط.

جـــدول (٢)
مصروفات الحكومة موزعة على الخدمات الاجتماعية
وخدمات المجتمع (بالمليون دينار)

	٧٧/٧٦	٨١/٨٠	٨٧/٨٦
الخدمات التعليمية	١٣٩,٥٤	٢٣١,٦	٣٧٤,٥
الخدمات الصحية	٧٠,٠٦	١٢٤,٢٢	٢٠٠,٥
التكامل الاجتماعي والشئون الاجتماعية	٣٨,٣٣	٨٦,٧	٣٥٢,٥
خدمات المجتمع	١٤٧,٣٩	٢٠٠,٩١	٤٧٠,٣

المصدر: وزارة التخطيط ـ المجموعة الاحصائية السنوية ـ الكويت ١٩٨١ ـ ١٩٨٧

ان النظرة السريعة لاتجاهات السياسة الاجتماعية بدولة الكويت، قبل الغزو العراقي، تكشف أن تلك السياسة قد قطعت شوطا ملحوظا نحو رفاهية المواطن، على الأقل من الناحية المادية، فقد تضاعفت الاعتمادات المالية لتمويل الخدمات الاجتماعية، وتضاعفت أعداد المستفيدين من هذه الخدمات، وان كانت الزيادة الكمية لا تعنى بالضرورة زيادة في الكيف أو المستوى المهنى لهذه الخدمات، وتعلق اجدى الدراسات على هذه الحقيقة بالاشارة الى التوسع الملحوظ في دائرة حقوق المواطنين، التي امتدت من الحقوق السياسية والمدنية الى الحقوق الاجتماعية، الا أن اتساع دائرة الخدمات الاجتماعية الحكومية، دون التزام من جانب المواطنين بدعمها ومساندتها، قد خلق حالة من الاعتماد التام على الحكومة في اشباع احتياجات الناس. بل ومع الوفرة المالية، فان تطلعات المواطنين تزداد باستمرار، الأمر الذي يتطلب زيادة المعروض من السلع والخدمات، وزيادة في الانفاق، وتستمر الدائرة المغلفة. (Hammoud 1986: 60)

وهنا يثور التساؤل عن موقف الخدمة الاجتماعية من السياسة الاجتماعية بدولة الكويت وعن دورها تجاه النتائج المترتبة على التوجه نحو دولة الرعاية، ايجابية أو سلبية، والى أي حد تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تؤثر على مسار السياسة الاجتماعية تعظيما للايجابيات، وتخفيفا من المشكلات التي يمكن أن تفرزها تلك السياسة، هذه نماذج من التساؤلات التي طرحت على الساحة الكويتية مؤخرا، وعلى الأخص بعد الغزو العراقي، ومتطلبات مرحلة ما بعد التحرير، واعادة البناء والتعمير وهي

تساؤلات ساهمت في بلورة عدد من قضايا الساعة التي سوف تناقش فيما بعد من منظور الخدمة الاجتماعية، واذا كانت الاجابة على هذه التساؤلات تتطلب دراسات ميدانية لم تتح لها الفرصة بعد، الا أن ذلك لا يمنع من بعض الملاحظات، بناء على تجربة الماضي واتجاهات الحاضر في الكويت.

الواقع أن دور الخدمة الاجتماعية لم يتبلور بشكل واضح في تخطيط وتوجية السياسة الاجتماعية، ان لم يكن هذا الدور غير موجود أصلا، وهنا يمكن القول أن دورالخدمة الاجتماعية في تنفيذ السياسات الاجتماعية أكثر وضوحا من دورها في تخطيط تلك السياسات، فممارسة الخدمة الاجتماعية تتركز في مؤسسات وأجهزة الخدمات الاجتماعية الحكومية، والتي تعتبر نتاجا لتلك السياسة، خاصة وأن الخدمة الاجتماعية لم تشكل حتى الآن تنظيما نقابيا، يمكن أن يقوم بدور نيابى، يمثل قيم الخدمة الاجتماعية وتوجهاتها المهنية، ويبلور إسهامها في تخطيط السياسة الاجتماعية، بل ان الخدمة الاجتماعية، في بعض الأحيان تتعامل مع بعض الظواهر أو الآثار غير المرغوبة المترتبة على السياسة الاجتماعية ولعلها من هذه الناحية تستطيع أن تنبه صناع القرار الى مواطن القوة والضعف في السياسة الاجتماعية، وهو أمر مطلوب للتخطيط والمتابعة.

استطاعت السياسة الاجتماعية في دولة الكويت القضاء على مشكلات الفقر والحرمان التي تعانى منها شعوب العالم الثالث، والتي تعتبر محور اهتمام الخدمة الاجتماعية في تلك الدول، وقد ساعد ذلك على تحرير الخدمة الاجتماعية في الكويت من أعباء المساعدة على توفير الحاجات الأساسية للناس، ولكن لا يمنع ذلك من القول بأن اقتصاد الوفرة وسياسة الرفاهية وان قضت على المشكلات المتصلة بالحاجات الأساسية، فإنها يمكن أن تفرز مشكلات من نوع آخر، وقد ظهرت بالفعل بعض هذه النوعيات من المشكلات على الساحة الكويتية مؤخرا وبدأت تشد انتباه المختصين، ومثالها مشكلات التلوث المادى والاجتماعي، والانحرافات السلوكية الجديدة، مشكلات التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة، مشكلات العمالة الوافدة وخاصة مشكلة الخدم، الاستهلاك الترفى، الاتجاهات السلبية نحو العمل والانتاج، وغير ذلك من المشكلات التي بدأت تستأثر بجانب من أنشطة الخدمة الاجتماعية.

والواقع أن الخدمة الاجتماعية كانت قد اتجهت بالفعل في النصف الثاني من الثمانينات نحو البحث عن دور طال انتظاره، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبط ذلك بصدور الخطة الانمائية الثالثة لدولة الكويت (٨٥ ـ ١٩٩٠)، والتي تبنت اتجاها جديدا يؤكد على أهمية العوامل الانسانية والاجتماعية في أي نشاط تنموى ترعاه الدولة، وقد ترجمت الخطة هذا الاتجاه الجديد باعتمادها التنمية الاجتماعية كأحد التوجهات الأساسية للخطة، وتصور الخطة المردود النهائي للتنمية الاجتماعية في «عملية تطوير الانسان من حيث اشباع حاجاته الأساسية، المادية والروحية والاجتماعية، ومن حيث صياغة علاقاته الاجتماعية، وتواصلة مع المجتمع وشرائحة، وتوفير فرص الابداع فكرا وعملا» (الخطة الانمائية ٨٥ ـ ١٩٩٠ : ٥١). وقد شهدت الخدمة الاجتماعية وقتئذ أنشطة متنوعة في محاولة لبلورة دورها التنموى، واسهامها في تحقيق أهداف الخطة، الا أن أزمة الخليج

والغزو العراقي للكويت كان صدمة مروعة أفسدت كل الخطط، وقلبت كل الموازين، وأوقفت تيار الحياة، الأمر الذي شل حركة الخدمة الاجتماعية، كما حدث في مختلف مجالات الحياة العامة في الكويت أثناء الاحتلال.

والآن، وبعد تجاوز المحنة، واستعادة الحرية والشرعية، من الطبيعي أن تعود الخدمة الاجتماعية لتنظيم صفوفها، وتلم شملها، وتستعيد نشاطها بدءاً بتصور مسئولياتها في مرحلة ما بعد التحرير، ان التحول في سلم الأولويات في مجتمع ما بعد التحرير يؤدى بطبيعة الحال الى أن تتصدر قضية الغزو العراقي وما خلفه من آثار نفسية واجتماعية، قائمة الأولويات، حقيقة ان بعض قضايا المجتمع الكويتي في الثمانينات ما زالت تفرض نفسها في التسعينات، الا أن ما خلفه الغزو العراقي من آثار في حياة الناس، ومتطلبات اعادة البناء ينبغي أن تحظى بالأولوية من جانب الخدمة الاجتماعية، وغيرها من المهن، ومن ثم نناقض فيما يلي بعض الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي في محاولة استطلاعية لتلمس موقف للخدمة الاجتماعية تجاه تلك الآثار، نتبعها، بثلاث قضايا ذات صلة بتلك الآثار، هذه القضايا، وان كانت ترجع بجذورها الى ما قبل الغزو العراقي الا أنها تكتسب زخما خاصا في مرحلة ما بعد التحرير وهي قضايا: التركيبة السكانية ـ بناء الانسان ـ الاعتماد على الذات، وكلها قضايا تدخل ضمن الاهتمام المهني للخدمة الاجتماعية.

الخدمة الاجتماعية وآثار الغزو العراقي

لم تظهر حتى الآن دراسات ميدانية تتناول حياة المجتمع الكويتي أثناء الاحتلال، وما تركه الغزو العراقي من آثار نفسية واجتماعية، لقد بدأت بالفعل بعض مشروعات الأبحاث حول هذا الموضوع الهام، الا أنها مازالت في دول التخطيط أو التنفيذ. وذلك فان تناول هذا الموضوع ما زال يبنى في معظمة على ملاحظات وانطباعات وروايات وتجارب شخصية لأعداد من الأفراد والأسر الصامدين في الكويت خلال فترة الاحتلال، مع الاستفاذة من بعض الدراسات السابقة عن نظرية الأزمة، ودور الخدمة الاجتماعية نحو المتضررين منها.

لقد عاش الصامدون أياما عصيبة، تهددهم الأخطار، من كل جانب، وفي كل لحظة، ومن الطبيعي أن تسيطر على سلوكياتهم مشاعر الخوف والقلق والاحباط، وأن تفضى هذه المشاعر الى الاكتئاب وغيره من الاضطرابات النفسية، وأن ينعكس كل ذلك على العلاقات الاجتماعية في داخل الأسرة، وبين الناس في المجتمع المحلي، وعلى علاقة الفرد بالمجتمع، والمواطن بالدولة، خاصة مع غياب الدولة الشرعية، والانهيار المفاجيء لكل ألوان الحماية والرعاية التي كانت تحيط بالانسان الكويتي في ظل دولة الرفاهية، لسنوات طويلة قبل والرعاية التي كانت تحيط بالانسان الكويتي في ظل دولة الرفاهية، لسنوات طويلة قبل الغزو، الأمر الذي أدى الى خلل أصاب العلاقات الاجتماعية بصور مختلفة، تغذية مشاعر انعدام الاحساس بالأمن، والرهبة من المستقبل، ولعل من المؤشرات

التي تدل على ذلك ازدياد معدل الزواج والطلاق خلال فترة الاحتلال، وبعدها مباشرة، وبصفة خاصة زيادة نسبة زواج الكويتيين من غير الكويتيات، وكان الأطفال من أكثر الفئات العمرية تأثرا بالاحتلال العراقي، واستمر هذا التأثير واضحا على سلوك الأطفال بعد التحرير، الى جانب انتشار وازدياد نسبة العنف وغيره من الانحرافات السلوكية لدى الأطفال والشباب بعد التحرير، ولم تقتصر آثار الاحتلال على الصامدين في الكويت، بل امتدت الى الكويتيين في الخارج الذين واجهوا ألوانا أخرى من المعاناة نتيجة لحياة الغربة والشعور بالضياع وفقد الهوية، والخوف على الأهل بالداخل، وعدم الاحساس بالأمن في الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من هذه الافرازات السلبية، والآثار الاجتماعية والنفسية الخطيرة لفترة الاحتلال فقد كانت أزمة الاحتلال سببا في تنمية بعض الظواهر الاجتماعية الايجابية في حياة الصامدين، وفي مقدمتها ما يطلق عليه أحيانا بالعودة الى تراث الماضي متمثلا في نمو وازدياد درجة التقارب والتضامن والتعاون التكافل بين الناس في مواجهة الهجمة الشرسة، التي ساهمت في التخفيف من بعض مظاهر الطبقية والطائفية والجنسية التي كانت موجودة قبل الغزو، كما ساهمت في تقوية الحس الوطني، ورفع الروح المعنوية، والتعاون في توفير المتطلبات الأساسية للحياة اضافة الى ذلك فقد أدت المحنة الى نمو أشكال من العمل التطوعي، وأقبل الناس على مساعدة بعضهم البعض، مما غذى في الناس سلوكيات جديدة تقوم على الاعتماد على الذات، ويهمها من منظور الخدمة الاجتماعية استثمار هذه السلوكيات باعتبارها تتفق مع مبادىء الخدمة الاجتماعية في المساعدة الذاتية على مستوى الفرد والجماعة.

بعد هذه اللمحة السريعة يثور التساؤل عن دول الخدمة الاجتماعية، حاليا ومستقبلا تجاه آثار الغزو العراقي، حقيقة ان هذا الموضوع لم يدرس بعد علميا، الا أنه يمكن القول، بناء على الملاحظات، أن الخدمة الاجتماعية بدأت تتعامل مع آثار الأزمة من خلال العمل مع الأطفال والشباب في مدارس التعليم العام، من خلال العمل مع نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية (الأطفال ـ المسنين ـ المعوقين ـ الأحداث المنحرفين) والذين تعرضوا لأهوال نفسية واجتماعية، ومن خلال العمل في العيادات النفسية والمستشفيات، الا أنه يبقى أن يتبلور دور الخدمة الاجتماعية من خلال خطة عمل تقوم على دراسات علمية، وتستثمر الظواهر الايجابية التي نمت تلقائيا مثل العمل التطوعي والمساعدات الذاتية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية المترتبة على الأزمة، مستفيدة ذلك من التراث النظري والتطبيقي للخدمة الاجتماعية والخاصة بالتدخل المهني في الأزمات، ثم انه نتيجة لتداعيات الأزمة فقد اكتسبت بعض القضايا السابقة على الأزمة زخما جديدا، وفي مقدمتها قضية التركيبة السكانية التي نعرضها فيما يلي.

التركيبة السكانيـــة

تشترك دول الخليج العربي في خططها الطموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في الستينات، وقويت في السبعينات بعد الطفرة في أسعار النفط، ولمحدودية عدد السكان في هذه الدول

(عـدا السعـودية)، الى جانب النقص الشـديد في القـوى العـاملة في مختلف مجالات النشـاط الاقتصادي، وخاصة الحديثة منها، تبين أنه لا سبيل لتحقيق أهداف التنمية الا بالاستعانة لأعداد ضخمة من العمالة الأجنبية، هذه الحاجة للعمالة الأجنبية، هذه الحاجة للعمالة وجدت استجابه قوية من الدول العربية (مصر ـ الأردن ـ فلسطين ـ العراق ـ السودان ـ اليمن) ومن بعض الدول الآسيوية (الهنـد ـ باكستان ـ ايران ـ بنجلادش ـ الفلبين) وأصبحت العمالة الوافدة لدول الخليج العربي، بحجمها وتنوع أصولها وثقافتها وآدبها، أصبحت تمثل ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ الحديث، فقد بلغ حجم هذه العمالة التي نزحت الى الخليج في فترة زمنية وجيزة حوالي أربعة ملايين نسمة، وقد تضافرت عوامل الجذب (الاستثمارات الضخمة ـ فرص العمل ـ الدخل المرتفع) مع عوامل الطرد (البطالة والفقر وانخفاض المستوى المعيشى) من جانب الدول المصدرة للعمالة، الأمر الذي أدى الى العددى للوافدين على المواطنين في تلك الدول، اضافة الى ذلك فقد أصبحت العمالة الوافدة تشكل النسبة الكبرى من القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول الخليج العربي.

جـــدول (٣)

عدد السكان الوافدين الى جملة عدد السكان بدول الخليج (١٩٨٠)

الـــدولة	اجمالي السكان	عدد الوافدين	نسبة الوافدين لاجمالي السكـان
الكويت	١,٣٥٥,٨٢٧	٧٩٣,٣٦٠	٪٥٨,٦
البحرين	٣٥٨,٨٥٧	١١٦,٢٦١	٪٣٢,٤
قطـــر	٢٦٠,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	٪٦٧,٣
الامارات العربية المتحـــدة	١,٠٤٣,٢٢٥	٧٨٠,٠٠٠	٪٧٥
عمـــان	٩٠٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	٪٣٠
المملكة العربية (١٩٧٥)	٨,٩٧٦,٠٠٠	٢,٣٢٥,٠٠٠	٪٢٥,٩

المصدر: حسن الخياط ـ الرصيد السكاني لدول الخليج العربية (١٩٨٢) ـ ص ١٨٤

وقد شهدت الكويت، كغيرها من دول الخليج، هذه الطفرة في أنشطة التنمية، مصحوبة بتضخم أعداد الوافدين، الى حد أن أصبحوا يشكلون الأغلبية العددية وذلك قبل الغزو العراقي ولتدفق هذه الأعداد من الوافدين، مدفوعين بفرص العمل التي أتاحتها خطط التنمية الطموحة، علاوة على النقص الكمى في قوة العمل المحلية، والعجز الواضح في المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية التي تحتاجها مشروعات الخطة،

فقد ترتب على ذلك زيادة مطردة في نسبة الوافدين الى الكويتيين في قوة العمل في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، بل وصل الأمر في بعض هذه الأنشطة مثل التشييد والبناء الى تقلص نسبة الكويتيين فيه الى ١,٢٪ بالنسبة لمجموع القوة العاملة في القطاع، على الرغم من أهمية هذا القطاع في اقامة البنية الأساسية للدولة.

جـــدول (٤)

نمو عدد السكان في الكويت (٧٥ ـ ١٩٨٥)

السنـــة	كويتـــي	غير كويتـــي	الجملـــة	نسبة الوافدين
١٩٧٥	٤٧١,٤٥٢	٥٢٢,٧٤٩	٩٩٤,٢٠١	٥٥,٣٪
١٩٨٠	٥٦٥,٦١٣	٧٩٢,٣٣٩	١,٣٥٧,٩٥٢	٥٨,٣٪
١٩٨٥	٦٧٩,٦٠١	١,٠١٥,٥٢٧	١,٦٩٥,١٢٨	٦٠٪

المصدر: وزارة التخطيط ـ المجموعة الاحصائية ١٩٨٧

جـــدول (٥)

نسبة قوة العمل الكويتية الى اجمالي قوة العمل المحلية

السنـــة	قوة العمل الكويتية	اجمالي قوة العمل	نسبة الكويتيين
١٩٧٥	٩١,٨٤٤	٢٠٤,٥٨٢	٣٠٪
١٩٨٠	١٠٧,٦٧٠	٤٩١,٥٠٩	٢٢٪
١٩٨٥	١٢٦,٤١٠	٦٧٠,٣٨٥	١٩٪

المصدر: وزارة التخطيط ـ المجموعة الاحصائية ـ الكويت ١٩٨٧

وهكذا واجهت الكويت، قبل الغزو العراقي، هذا الحجم من العمالة الوافدة، والتي تنتمي الى أكثر من مائة جنسية، ما يخشى من تأثيره على التركيب الثقافي الاجتماعي للمجتمع الكويتي، خاصة مع اتجاه سوق العمل مؤخرا لتفضيل استيراد العمالة الآسيوية على العمالة العربية، لاعتبارات اقتصادية وسياسية، ومن ثم أصبحت العمالة الوافدة تمثل أحد، التحديات الخطيرة لدولة الكوي، وغيرها من دول الخليج، فاذا كانت الدولة حريصة على الأمن القومي، والهوية الثقافية مع الحاجة الى تنفيذ خطط التنمية، فان العمالة الوافدة حريصة على ظروف العمل والحياة، وعلى حقوق الانسان بصفة عامة، وتشير احدى الدراسات الى هذه المعادلة الصعبة بقولها: «ان الحكومات المضيفة في الخليج ترفض أي احتمال لدمج أو تكامل جماعات المهاجرين في المجتمع الخليجي، وفي نفس الوقت

فان المنطق الأقتصادي يفرض تكوين قوة عمل مستقرة، أو على الأقل شبه دائمة (Choucri: 1982 . 21)

وقد نبهت الخطة الخمسية الثالثة لدولة الكويت لخطورة قضية التركيبة السكانية، لدرجة أن الهدف الرئيسي الأول للخطة يدور حول هذه القضية، فأصبح الهدف الأول هو: «تعديل التركيبة السكانية بصفة تدريجية حتى يمكن تحقيق التوازن المرغوب في نسبة المواطنين والوافدين بحلول عام ٢٠٠٠» وكان القصد من ذلك موازنة عدد الكويتيين بالوافدين في نهاية الخطة (١٩٩٠) أي بنسبة ٥٠٪ لكل منهم، بعد أن كان الكويتيون ٤٠٪ في بدء الخطة. الا أنه وبعد حل مشكلة «بدون الجنسية»، فقد أدى ذلك الى نتيجة عكسية حيث انخفضت نسبة الكويتيين الى المجموع الكلي للسكان الى ٣, ٢٦٪ في أول أغسطس ١٩٩٠ قبل الغزو العراقي مباشرة.

وقد عادت قضية التركيبة السكانية بعد التحرير لتتصدر قضايا الاعمار المادي والنفسي الى جانب قضية الأمن ولتصبح كما كانت هاجس السلطات المختصة، ولقد بدأت هذه السلطات ببعض الاجراءات التي تضمن التفوق العددي للكويتيين على الأجانب، منها ألا تزيد نسبة العمالة الوافدة عن ٣٥٪ في مختلف مواقع العمل، والتشدد في الالتحاق بعائل، وضوابط منح الاقامة، وتغيير شروط العمل، مع تشجيع العمالة الكويتية بمختلف الوسائل، الا أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تقييمالتغيرات التي طرأت على التركيبة السكانية بعد التحرير، فلم تتضح بعد معالم السياسة السكانية الجديدة، الى جانب عدم توفر البيانات التي يمكن أن تساعد على تصور الوضع الحالي، الا أن أحد التقارير غير الرسمية بشير الى صعوبة السيطرة على هذه القضية، والى عودة العمالة الوافدة الى أكثر مما هو مخطط لها، اضافة الى أن التركيبة السكانية بعد الغزو تميل الى غلبة آسيوية، والى كثرة عددية، وانتاجية ضعيفة، معلقا على ذلك بالقول: «ان المشكلة المحتملة ليست فقط مشكلة حجم خرج فيما يبدو عن السيطرة، ولكنها مشكلة نوع يبدو أن معالمه تتشكل، وظاهرة على الأقل أسوأ من تركيبة ما قبل الغزو» (تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي (٢٩) ـ جريدة القبس ٢٣/١١/١٩٩١).

ان اثارة هذه القضية بغرض تلمس موقف الخدمة الاجتماعية، اذا كان ثمة موقف، فهي قضية مجتمعية ينبغي أن تدخل في دائرة اهتمامات المهنة، الا أنه من الصعب التعرف على هذا الدور، فالتوجة الفردي للخدمة الاجتماعية وتمحورها حول الهدمات المباشرة، أكثر من غير المباشرة، أدى الى عزلها عن السياسة الاجتماعية بصفه عامة، بل ان التركيبة السكانية، والعمالة الوافدة كجزء منها لم تدخل في اطار النشاط المهني، ولعل مرجع ذلك أن نسق العميل في معظمه من العناصر الوطنية التي تتعامل مع المؤسسات الرسمية التي تحتوى الخدمة الاجتماعية، اضافة الى أن النسبة الغالبة من قوة العمل في الخدمة الاجتماعية قبل الغزو كانت من العمالة الوافدة ذاتها، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على اتجاهات المهنة نحو قضية يشاركون فيها شخصيا، والواقع أن التركيبة السكانية، في نظر الباحث، ليست قضية الهجرات الوافدة، بقدر ماهي قضية المواطن الكويتي نفسه، لقد ظل التعامل مع هذه القضية لفترة طويله تعاملا مع النتائج أكثر من الأسباب، اذ لولا قصور العمالة

الوطنية عن الوفاء بمتطلبات التنمية، لما تعرضت الكويت، وغيرها من دول الخليج، لهذا الزحف من كل الأجناس والثقافات، ومن هنا ترتبط هذه القضية بقضية أخرى أكثر خطورة، وهي قضية الانسان، وبناء الانسان الذي يرتفع الى مستوى المسئولية المطلوبة من المواطن تجاه نفسه، وتجاه مجتمعه ووطنه، وهي قضية تهم الخدمة الاجتماعية بالدرجة الأولى.

بنـاء الانســان

بعد مضي أكثر من ربع قرن على سياسة الرفاهية التي انتهجتها دول الخليج العربي، والتي أصبحت بفضلها من أكثر دول العالم سخاء في مجال الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية، الى جانب ماترتب على أزمة الخليج من تداعيات، كان لابد من وقفة موضوعية أمام هذه السياسة، حيث تتزاحم حولها التساؤلات وعلى الأخص بالنسبة للمردود، وأثرها على الانسان الخليجي باعتباره هدف السياسة وأداتها، حقيقة أن بناء الانسان قضية فرضت نفسها على المجتمع الخليجي في الثمانينات، ولكنها عادت لتفرض نفسها بعد الأزمة وتحرير الكويت.

لا شك أن سياسة الرعاية في معظم دول الخليج قد ساهمت في الارتفاع المستمر للمستوى المعيشي من خلال الارتقـاء بكـل مؤشر من مؤشرات نوعية الحياة، أما عن دورها في بناء الانسان الخليجي فقـد أشارت دراسات عديدة الى نمو النزعات الاستهلاكية لدى الناس مع التحول الى نموذج المجتمع الاستهلاكي الغربي، دون قاعدة انتاجية، والى تراجع القيم المتصلة بالعمل والانتاج لتتصدر قيم تمجد الرفاهية المادية، وفي ذلك يشير تقرير للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٨٩) الى أنه: «على المستوى الفردي، ترك التغير السريع والرفاهية آثار بعيدة في تكوين المواطن وبناء شخصيته وتصوراته ومواقفه ونظمه القيمة، وقد كان التغير في بعض الأحيان بمثابة الصدمة لبعض الأفراد والفئات الاجتماعية، ومن المتوقع أن يحمل هذا مضامين خاصة في حالات القلق والانحـراف والتـوتر النفسي، والاضطرابات السلوكية والانفعالية وغير ذلك من مظاهر سوء التكييف» (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨٩).

وفي دراسة مماثلة عن آثار سياسة الرفاهية على الانسان في دولة الامارات العربية المتحدة انتهت الى نفس النتيجة وهي: «لقد تسببت الرفاهية الاجتماعية في خلق انسان عربي مسرف واتكالي وشكلي واستهـلاكي، يعاني من تصدعات وتشوهات قيمية وسلوكية، ويفتقر الى الوعي والانتماء الوطني» (عبدالخالق عبدالله ١٩٨٩: ١٥)

وحول هذه القضية في البحرين انتهت دراسة أخرى الى أن «المسألة لم تعد نزعة استهلاكية عابـرة.. بل ان الشَّرة الاستهلاكية ونزعة الاقتناء، داء اصاب تفكير وسلوكيات الأسرة البحرينية ذاتها، تحول المواطن البحريني من انسان منتج في الخمسينات والستينات الى انسان مستهلك بل ومبذر الى حد الاسراف فيما بعد السبعينات» (جمعية الاجتماعيين البحرينية ١٩٨٩: ٢٠).

وفي دولة الكويت، حظيت قضية بناء الانسان باهتمام بالغ بدءا بمنتصف الثمانينات حين ظهرت الخطة الخمسية الثالثة والتي رصدت بدقة الظواهر الاجتماعية السلبية متمثلة في: «انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل، واتجاه المواطنين الى وسائل الكسب السريع، البعيدة عن المجالات الانتاجية وماترتب على ذلك من انخفاض مطرد في مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي» (لحظة الانمائية ٨٥-١٩٩٠ : ١٦)، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الظواهر على نوعية الانسان، وعلى سلوكياته وعلى شعوره بالانتماء والالتزام وعلى الكفاءة في العمل، وفي ذلك تسجل الخطة ظواهر أخرى مترتبة على السابقة مثل: «الانخفاض المطرد في انتاجية قوة العمل، والزيادة الملحوظة في العمالة الهامشية، التي لا تضيف جديداً الى الانتاج، الى جانب انخفاض مستويات الأداء في عنصري العمل والادارة» (الخطة الانمائية ٨٥-١٩٩٠ : ١٦).

وقد شهدت السنوات السابقة على الغزو العراقي مراجعة شاملة للسياسة التعليمية، الى جانب ماكانت تقوم به مؤسسات علمية مرموقة في مجال تشجيع المبدعين في مجالات العلم والتكنولوجيا مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ونوادي العلوم بالنسبة للناشئة، كما استجابت الخدمة الاجتماعية لهذه القضية من خلال المساهمة في بعض الفعاليات الهادفة الى التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة، ولكن التحدي الأكبر هو أن تساهم الخدمة الاجتماعية في بناء الانسان في مرحلة مابعد التحرير بدءاً بالمشاركة في جهود اعادة ترميم ماخلفه الاحتلال العراقي، نفسيا واجتماعياً، ولعل من أهم الأدوار المطلوبة في هذا الصدد رصد الظواهر الاجتماعية الايجابية التي ظهرت أثناء الاحتلال والتي سبق الاشارة اليها، واستثمارها وتنميتها على طريق بناء الانسان بقيم وسلوكيات جديدة تستجيب لمتطلبات مرحلة البناء بجوانبها المختلفة خشية أن تضيع هذه الايجابيات وسط مشروعات اعادة البناء، ماديا أكثر منه نفسيا واجتماعيا، وهناك بعض المؤشرات قد ظهرت في الأفق، ويمكن أن تؤدي الى ذلك، مالم نبادر بحصرها ومواجهة آثارها على بناء الانسان، مع تكثيف كل الجهود من أجل تشجيع وتكريس عنصر الاعتماد على الذات فردياً وجميعا، وتلك قضية أخرى مرتبطة بسابقتها، ولا تقل عنها أهمية.

الاعتماد على الذات

بداية لابد من التنوية بالموقف الأيديولوجي للخدمة الاجتماعية تجاه الانسان، اذ تؤمن الخدمة الاجتماعية بالانسان وبما وهبه الله من قدرات وامكانات، كما تؤمن بقدرة الانسان على العمل والانتاج متى أتيحت له الفرص، وتهيأت له الأسباب، ومن ثم تحارب الخدمة الاجتماعية نزعات السلبية والتواكل والاتكالية، وتغذي نزعات الايجابية والمسئولية والاعتماد على الذات.

كانت قضية الاعتماد على الذات مطروحة على الساحة الخليجية في الثمانينات، وصار تبني هذه القضية على أعلى المستويات، حيث كانت ضمن أعمال مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون دول الخليج

العربي في منتصف الثمانينات، وإن توجه الاهتمام نحو جوانبها السياسية والعسكرية، وقد عادت القضية تفرض نفسها بعد أزمة الخليج، وكان من الطبيعي أن ترتبط بقضية أخرى ملحة وهي قضية أمن الخليج.

لقد سبقت الاشارة الى الآثار الجانبية لسياسة الرفاهية في تغذية نزعات الاستهلاك الترفي، دون أن يقابل ذلك نشاط انتاجي، اعتماد على المصدر الوحيد والوفير للدول وهو النفط، وهكذا تراجعت أهمية العمل والاعتماد على الذات، الأمر الذي أدى الى أن أصبح قطاع العمل في الكويت في معظمه قطاعا وافدا، فقد عنيت سياسة الرعاية الاجتماعية بدولة الكويت بالخدمات الاجتماعية أكثر من عنايتها بمشاركة المواطنين في جهود التنمية، أو بمعنى آخر لم تراع هذه السياسة التوازن المطلوب بين وظيفة الرعاية ووظيفة التنمية، وقد عنيت على كافة المستويات في مجالات الاشكالية مؤكدة على ضرورة «ترسيخ المشاركة الشعبية على كافة المستويات في مجالات التنمية المختلفة، مع توفير المتطلبات الأساسية التي تحقق التماسك والتكافل الاجتماعي» (الخطة الانمائية ٨٥-١٩٩٠ : ٢٠).

وهكذا تتواصل قضية الاعتماد على الذات من المستوى الفردي الى المستوى المجتمعي، الأمر الذي يؤكد على دور المشاركة في شئون الحياة والمجتمع، ويتفق ذلك مع المبادىء الاسلامية في الشورى والربط بين المصلحة الفردية والمصلحة الجمعية، والتغير الذي يبنى على الجهود الذاتية عملا بالآية الكرية: «ان الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، بل يتفق ذلك مع الاتجاه الدولي نحو النظر للمشاركة كأحد الحقوق الأسياسية للانسان فقد ورد في مقررات مؤتمر الفاو عام ١٩٧٩ بمدينة روما النص على أن «مشاركة الناس في المؤسسات والنظم التي تحكم حياتهم أساسي للانسان، كما أنها ضرورية لتوجيه القوى السياسية لصالح الفئات المحروقة وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FAO 1979: 18).

والواقع أن هذا التأكيد على أهمية المساعدة الذاتية من خلال المشاركة يتفق مع المنظور التنموي في ممارسة الخدمة الاجتماعية، وان لم يتبلور هذا المنظور بعد في تجربة الخدمة الاجتماعية بالكويت، ان مشاركة الناس في النشاط التنموي تعتبر احدى الركائز لهذا المنظور، إضافة إلى النظرة الشمولية، والعناية بالتنمية المؤسسية والتغيير البنائي (Sanders 1987)

ان المشاركة من المنظور التنموي لاتقتصر فقط على العمل التطوعي والمساعدة الذاتية، وانما تتسع لتشمل المشاركة الايجابية للناس في شئون مجتمعهم، أو بمعنى آخر المشاركة في العمليات المتصلة باتخاذ القرار، حتى لايؤدي التضخم المستمر للدولة ومؤسساتها الحديثة الى ما أشارت اليه احدى الدراسات في الخليج، «الانسان الصامت.. الذي يزداد تهميشه سياسيا يوما بعد يوم.. والذي يلتزم الصمت تجاه تجريده من حقوق المشاركة في صنع الحاضر والمستقبل» (عبدالخالق عبدالله ١٩٨٩ : ١٤-١٥).

ان قضية الاعتماد على الذات، على أهميتها تتشابك مع القضايا الأخرى، انها ترتبط بقضية الأمن القومي هاجس الخليج في الوقت الحاضر، كما ترتبط بالتركيبة السكانية، وهذه وتلك ترتبط

بالسياسة التنموية (خلدون النقيب ١٩٩١)، وكلها قضايا لاتمس حياة الانسان في الكويت أو الخليج فحسب، وإنما تمس الانسان العربي والاسلامي كذلك، الأمر الذي يوسع من اطار الاعتماد على الذات ليصبح أكبر فاعلية (محمد كمال ١٩٩١).

وفي نفس الوقت تمثل هذه القضايا وغيرها، مما لايتسع المجال لذكره، تحديات على طريق الخدمة الاجتماعية، التي تعتبر من أوثق المهن اتصالا بالانسان، الأمر الذي يتطلب وقفة موضوعية مع الذات، تستهدف مراجعة مسيرة الخدمة الاجتماعية كويتياً وخليجياً وعربيا، ان أزمة الخليج وتداعياتها، ومرحلة مابعد التحرير، تلح بشدة على هذه المراجعة التي طال انتظارها، مراجعة تتناول النظرية والتطبيق، التعليم ونماذج الممارسة، سعياً وراء أدوار فاعلة تستجيب من خلالها المهنة لقضايا التسعينات في عالم متغير.

المـــراجع العربيـــة

- **الفاروق يونس**: الاتجاهات الجديدة في الخدمة الاجتماعية. المجلة العربية للعلوم الانسانية. عدد (٤) ١٩٨١.
- **الفاروق يونس**: الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الكويت
مجلة الخدمة الاجتماعية (١) ـ وزارة التربية ـ الكويت ١٩٨٦
- **الفاروق يونس**: التخطيط للتنمية بدولة الكويت ـ ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي. جامعة الامارات العربية المتحدة ـ العين (أبو ظبي) ١٩٨٨.
- **الفـاروق يونس**: الخدمة الاجتماعية ودورها في التنمية الاجتماعية ـ دراسة الاتجاهات في التجربة الكويتية ـ المؤتمر العلمي الرابع للخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان القاهرة ١٩٩٠.
- **حامد عمـــار**: في بناء الانسان العربي ـ دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي ـ الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨.
- **خلدون النقيب**: أمن الخليج بين التوجة العربي والأجنبي ـ ندوة الوحدة بين دول الخليج العربي: منظور مستقبلي ـ الكويت: ديسمبر ١٩٩١.
- **محمد توفيق صادق**: التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل علم المعرفة ـ الكويت: يولو ١٩٨٦.
- **محمـد كمال امـام**: رؤية منهجية حول مستقبل الشخصية الكويتية المرجوة. ندوة الشخصية الكويتية: رؤية نحو المستقبل ـ القاهرة: مايو ١٩٩١.

- المجلس الأعـلى للتخـطيط (لجنة الخدمات الاجتماعية) ـ آثار الظواهر السلوكية والأخلاقية في المجتمع الكويتي ـ الكويت: أبريل ١٩٩٠.
- برنامج العمل الحكومي: الخطة الانمائية للسنوات ٨٥ ـ ١٩٩٠ (الجزء الأول) الكويت مارس ١٩٨٥.
- بحوث الملتقى الاجتماعي الثقافي الثاني لجمعيات وروابط الاجتماعيين في الدول العربي الخليجية الكويت: نوفمبر ١٩٨٩، وعلى الأخص البحوث التالية:

- **الفاروق يونس**: الرفاهية وبناء الانسان: حول السياسة الاجتماعية لدول الخليج العربي الكويت ١٩٨٩.
عبد الخالق عبد الله: الرفاهية الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة الكويت ١٩٨٩.
محمد عبد الله المطوع: التغير القيمى في دولة الامارات العربية المتحدة ـ الكويت ١٩٨٩.
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ـ النفط والتغير القيمى سياسة الرفاهية وبناء الانسان في الخليج. ـ الكويت ١٩٨٩
جمعية الاجتماعيين البحرانية: التغيرات القيمية في مجتمعات الخليج العربية. ـ الكويت ١٩٨٩

المراجع الأجنبية

Ibrahim, S. The New Arab Social Order: Study of Social Impact of Oil Wealth. London: Westview Press, 1962.

Atherton, C. "The Welfare State: Still on Solid Ground: Social Service Review. June, 1989

Bean, P. (ed.) In Defense of Welfare. London: tavistock, 1985.

Choucri, N. Asians in the Arab World: Labor Organization and Public Policy. Cairo University/MIT: Cambridge, Mass 1982.

Hammoud, H.: The Impact of Technology on Social Welfare in Kuwait. Social Service Review. March, 1986.

Midgley, J. Professional Imperialism: Social Work in the Third World, Chichester: John Wiley, 1982.

Midgley, J. Community Participation: Social Development and the State. London Mathuen, 1986.

Mishra, R. The Welfare State in Crisis: Social Thought and Social Change. Sussex: Wheatsheaf, 1984.

Sanders, D. The Developmental Perspective in Social Work. The Indian Journal of Social Work, Vol. XL, VII, No. 4, 1987.

Younis, F. "Migrant Labor in the Arab Gulf States: Its Implication for Social Work. The Arab Journal of Social Sciences. Vol. 3 (2). Oct. 1988.

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله

* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.

مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) -ديسمبر (شتاء)

الاشتراك السنوي

للأفراد سنوياً :

في الامارات ..... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي ..... ١٥ دولاراً

في الخارج ..... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ..... ١٠٠ درهم

في الخارج ..... ٤٠ دولاراً

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

المراسلات توجه الي رئيس التحرير

ص.ب: ٣٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة